مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد09 العدد01 - جوان 2026

سياسات بنك الجزائر في مواجهة الصدمات النفطية لسنة 2014 –دراسة تحليلية للأثر الصدمة النفطية على بعض متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (2010–2020)

Bank of Algeria's policies in the face of oil shocks for the year 2014 - An analytical study of the impact of the oil shock on some Kaldor Square variables during the period (2010-2020)

سهام بومغادية[1*]، العيد صوفان[2]

[1] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر

sihem.boumeghadia@univ- jijel.dz ،

[2] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر ، **e.soufane@univ-jijel.dz**

تاريخ الاستلام: 2026/02/10 تاريخ القبول: 2026/05/02

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى معرفة سياسات بنك الجزائر في مواجهة الصدمات النفطية لسنة 2014، وأثر هذه الأخيرة على متغيرات مربع كالدور خلال الفترة(2010–2020).

وخلصت نتائج الدراسة بأن بنك الجزائر نجح في اتخاذ مزيجا من الإجراءات والسياسات التي خففت نسبيا من حدة هذه الصدمة النفطية وهي تخفيض قيمة الدينار الجزائري، إدارة السيولة واحتياطات الصرف الاجنبي، والتمويل غير التقليدي بالإضافة الى تعزيز الرقابة على الجهاز المصرفي، لكن هذه السياسات كانت ذات طابع ظرفي ولم تعالج أصل المشكلة والمتمثلة في ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: بنك الجزائر، الصدمة النفطية، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، التمويل غير التقليدي

تصنيف JEL: E58،Q43، F31، E51 .

Abstract :

This research paper aimed to identify the policies of the Bank of Algeria in response to the 2014 oil shocks and their impact on Kaldor Square variables during the period 2010-2020.

The study concluded that the Bank of Algeria successfully implemented a mix of measures and policies that mitigated the severity of these oil shocks to some extent. These measures included devaluing the Algerian dinar, managing liquidity and foreign exchange reserves, employing unconventional financing methods, and strengthening oversight of the banking system. However, these policies were circumstantial in nature and did not address the root cause of the problem, which is the weak diversification of the Algerian economy.

Keywords : Bank of Algeria; oil shock; devaluation of the Algerian dinar; unconventional financing

Jel Classification Codes : E58,Q43 , F31,E51 .

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

تعد الجزائر من الاقتصاديات الريعية التي يعتمد نموذجها التنموي بدرجة كبيرة على بدرجة الأولى على الإيرادات النفطية، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، التي تؤثر على أدوات السياسة الاقتصادية والتي منها السياسة النقدية التي يتولى بنك الجزائر تسيير هذه السياسة.

ففي سنة 2014، شهدت السوق العالمية للنفط انهيارا حادا في الأسعار، حيث هبط سعر البرميل من مستويات تجاوزت 110 دولار إلى أقل من 50 دولار، والجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط تأثرت بشكل مباشر بهذه الصدمة النفطية، لذا اتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير في سبيل التخفيف من حدة الصدمة النفطية وضمان استقرار النظام المالي والنقدي .

وعليه جاءت هذه الدراسة لتحليل سياسات بنك الجزائر في مواجهة الصدمة النفطية 2014،مع دراسة أثر هذه الصدمة على مجموعة من المتغيرات النقدية والاقتصادية بين 2010 و2020.

***الاشكالية:** تكمن مشكلة الدراسة التي نسعى الى معالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي السياسات والإجراءات التي انتهجها بنك الجزائر لمواجهة الصدمة النفطية لسنة2014؟ وما مدى فعاليتها؟

***فرضيات الدراسة:** من خلال الاشكالية السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر؛
- انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية تحفيزية لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014؛
- ساهمت الإجراءات المتخذة من قيل بنك الجزائر في التخفيف من حدة الصدمة النفطية في تحقيق لستقرار النظام المالي؛
- ان الإجراءات المتخذة من قيل بنك الجزائر لمواجهة الصدمة النفطية محدودة الفعالية, بسبب اعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على النفط,

***أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة أساسا الى:

- معرفة اثار الصدمة النفطية لسنة2014 على بعض المتغيرات النقدية والاقتصادية خلال الفترة (2010-2020)؛
- ابراز أهم الإجراءات و السياسات المتبعة من قبل بنك الجزائر في مواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014.

***منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:** بغية تحقيق الهدف المتوخى من هذه الدراسة ومحاولة اثبات فرضياته فقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدارسة (الصدمات النفطية والصدمة النفطية لسنة2014 والإجراءات بنك الجزائر) والمنهج التحليلي من تحليل اثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على بعض المتغيرات النقدية والاقتصادية خلال الفترة (2010-2020).

2. ماهية الصدمات النفطية

1.2مفهوم الصدمات النفطية

عرف ((Hamiltonالصدمات النفطية على "أنها أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الاقتصادية الكلية، وقد تكون ناجمة عن تأثر العرض أو الطلب بعوامل داخلية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار الحقيقية للنفط". (Alwan, 2025, p. 378)

وعرفت الصدمات النفطية على أنها اختلالات مفاجئة في سوق النفط تؤدي إلى حدوث ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يستمر لفترة معينة من الزمن، وذلك بسبب العوامل المؤثرة على العرض أو الطلب أو كليهما. (Said Saleh , 2020, p. 687)

كما عرفت الصدمات النفطية على أنها: اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع حاد أو انخفاض حاد في اسعار النفط يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، وهي تحدث نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية "(العقون، 2021، صفحة 141).

وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف الصدمات النفطية على أنها تغير مفاجئ، حاد وسريع في أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضا يمتد لفترة زمنية معينة ناتجة عن تأثير محددات العرض أو الطلب أو كليهما في الوقت نفسه بتغيرات اقتصادية حادة أو ظروف أمنية أو اضطرابات سياسية في البلدان في المصدرة للنفط أو ظروف دولية خارج عن سيطرة تلك البلدان .

2.2 أنواع الصدمات النفطية يمكن تقسيم الصدمات النفطية إلى:

-**الصدمة النفطية الإيجابية :** يقصد بالصدمة النفطية الإيجابية زيادة مفاجئة في أسعار النفط ، ويعتمد التأثير الإجمالي لهذه الصدمة على الوزن النسبي للصادرات النفطية على الدخل القومي، وهذا النوع من الصدمات سوف يقود الاقتصاد إلى الدخول في مرحلة تعافي الدورة الاقتصادية من خلال التأثير الإيجابي على الاستهلاك الحكومي وبالتالي زيادة الإنفاق العام، خاصة إذا كانت البلاد تعتمد

على قطاع التصدير كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام، ومن شأن زيادة الاستهلاك الحكومي أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والناتج المحلي والدخل ومستوى أعلى من عوامل الإنتاج العمالة، بشرط ألا يكون الاقتصاد في مستوى التوظيف الكامل، لكن رغم الطاقات الإنتاجية والبرامج التنموية المسخرة من طرف الدول النامية، إلا أنها لم تكن مهيأة للتوسع في حجم الاستثمارات، مسجلة فجوة بين الموارد المالية وحجم الاستثمارات الحقيقية (Said Saleh , 2020, p. 688)

-**الصدمة النفطية السلبية:** على انها انخفاض مفاجئ في أسعار صادرات النفط، مما يؤثر على عوائد الصادرات، وهذا يعود بالسلب على الخطط الانفاقية للدولة، فينخفض الإنفاق العام وتتقلص الفرص الاستثمارية ويتراجع الطلب الكلي، حيث يؤدي إلى انخفاض التشغيل عوامل الإنتاج، فتنخفض معه مستويات الإنتاج. (صويلح و أولاد العيد، 2021، صفحة 278)

3 .الصدمة النفطية لسنة 2014 وأثرها على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

1.3ماهية الصدمة النفطية لسنة 2014:

1.1.3تعريف الصدمة النفطية لسنة 2014:

تعرف الصدمة النفطية لسنة 2014: بأنها التقهقر في أسعار النفط الذي عرفته أسواق النفط العالمية في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، وهي أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية. (أوصغير، 2021، صفحة 707)

2.1.3أسباب الصدمة النفطية لسنة 2014:

تعزى الصدمة النفطية لسنة2014 الى مجموعة من الأسباب المتشابكة منها الاقتصادية و جيوسياسية، نستعرض منها ما يلي: (كيندة، 2023، صفحة 302)

-انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة لتباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي؛

- التغير في استراتيجية منظمة الأوبك من خلال تركيزها على الحفاظ على الحصة السوقية لها على حساب الأسعار، فقد قررت زيادة حجم الإنتاج بالرغم من فائض العرض الكلي وهذا أدى الى انخفاض جديد في مستوى الأسعار؛

-ظهور الإنتاج من النفط الصخري؛

– زيادة الاهتمام العالمي وخاصة من جانب الدول المتقدمة بضرورة الاهتمام بمعايير الكفاءة في استهلاك الوقود، وهو ماساعد على انخفاض الطلب على النفط وبالتالي تراجع الأسعار؛

–زيادة الصادرات من النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، مما يعني تخمة المعروض العالمي؛

– ارتفاع قيمة الدولار الامريكي بين جوان 2014 و جانفي 2015 بما نسبته10% مقابل العملات الرئيسية في القيمة الاسمية، ويؤدي هذا الارتفاع الر رفع تكلفة العملة المحلية للبلدان النفطية التي لا ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، كما يؤثر على الطلب على النفط بالانخفاض؛

– الاضطرابات الأمنية والنزاعات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط: العراق، سوريا، ليبيا والتي أثرت على السوق النفطية وساهمت في تشكيل سوق موازية للنفط وبأسعار منخفضة.

2.3 أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

الجدول رقم (01):تطور أسعار النفط والكتلة النقدية،مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

السنوات	سعرالنفط(دولار للبرميل)	الكتلة النقدية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	صافي الأصول الخارجية
2010	80,35	8162,8	-3392.9	3268.1	11996.5
2011	112,92	9929,2	-3406.6	3726.5	13922.4
2012	111,49	11015,1	-3343.4	4 287,6	14939.9
2013	109,38	11941,5	-3235.4	5156.3	15225.2
2014	99,68	13686,8	-1992.3	6504.6	15734.5
2015	52,79	13704,5	567.5	7277.2	15375.4
2016	44,28	13816,3	2682.2	7909.9	12596.0
2017	54,12	14974,6	4 691,9	8880.0	11227,4
2018	71,44	16636,7	6 325,7	9 976,3	9 485,6
2019	64,49	16506,6	7 019,9	10 857,8	7 598,7
2020	42,12	17659,6	9 353,5	11 182,3	6 518,2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

1.2.3أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على تطور الكتلة النقدية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع حجم الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2014) من8162,8مليارد سنة2010الى 13686,8مليارد سنة2014، بنسبة نمو قدرت67,67 %وشهدت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا خلال سنتي 2015 و 2016 قدرت نسبة نموها ب0,13% و 0.8%على التوالي ،و يعود ذلك لتراجع عائدات قطاع المحروقات بشكل ملحوظ بداية من منتصف سنة 2014،اذا انخفضت أسعار النفط من 99,68 دولار للبرميل سنة 2014الى 44,28دولار للبرميل سنة2016 وعلى إثرها انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية تقشفية لامتصاص آثار هذه المعضلة، وبعدها ارتفعت حجم الكتلة النقدية M2 خلال سنتي 2017 و2018 لتبلغ 14974,6و16636,7مليار دينار على التوالي ،وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط الى 71,44 دولار للبرميل سنة 2018وتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي لتزويد الاقتصاد بالسيولة ، أما في سنة 2019 تراجعت حجم الكتلة النقدية وهذا ناتج عن تراجع أسعار النفط و الاحتياطي الصرف الأجنبي والتخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي وبالإضافة الى انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني ، لتعاود الارتفاع سنة 2020لتصل الى17659,6 مليار دينار .

بناءا على ما تقدم نستنتج وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط وتطور الكتلة النقدية في الجزائر.

2.2.3أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على تطور مقابلات الكتلة النقدية:

-**القروض المقدمة للدولة:** شهدت القروض الموجهة للدولة انخفاضا خلال الفترة (2010-2014) وهذا ناتج عن لتعود الى الارتفاع بداية من 2015 وذلك بسبب العجز في الخزينة العمومية

هنا يمكن القول أن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية قلل اعتماد الخزينة العمومية على القروض المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي، إن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، والعكس في حالة انتعاش إيرادات الجباية البترولية، باعتبار القروض المقدمة للدولة تعتبر عنصرا من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر إضافة إلى الأصول الأجنبية الصافية والقروض المقدمة للاقتصاد

-**القروض المقدمة للاقتصاد :** شهدت القروض الموجهة للاقتصاد زيادة مستمرة من سنة 2010 إلى غاية 2020 حيث كانت تقدر 3268.1مليار دينار سنة 2010 ووصلت الى 182,3 11مليار دينار سنة 2020 وذلك من اجل دعم الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ومسار التنمية، لكن كانت الزيادة في حجم القروض المقدمة للاقتصاد بمعدلات مختلفة من سنة لأخرى، حيث بلغت نسبة زيادة في

القروض الموجهة الى الاقتصاد 26.14 %في سنة 2014 بعدما كانت14,02% في سنة 2011 ونفسر هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائض المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، لتنخفض خلال سنتي 2015و2016 الى10,61% و8,69% على التوالي وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط خلال نفس الفترة لترتفع نسبة القروض الموجهة الى الاقتصاد خلال سنتي 2017 و2018 الى 12,26%و12,34%نتيجة انتهاج بنك الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي، لنتخفض خلال السنتين المواليتين لتصل الى 2,98% في سنة 2020 ويعود هذا الانخفاض الى تخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2019 والى تعرض الاقتصاد الجزائري الى صدمة مزدوجة وهي جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط سنة 2020,

-**صافي الأصول الخارجية:** إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسا بإيرادات المحروقات فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في صافي الأصول الخارجية خلال الفترة(2010-2014) لتصل الى 15375.5 مليار دينار سنة 2014 وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لتشهد صافي الأصول الخارجية خلال الفترة (2015-2020) انخفاضا وهذا راجع لانهيار أسعار النفط وتراجع عائدات الصادرات النفطية ،حيث انخفضت قيمة صافي الأصول الخارجية الى 15375.4 مليار دج في سنة 2015 لتصل الى 518,2 6مليار دج سنة 2020 ويرجع في حين انخفضت أسعار النفط **52,79**دولار للبرميل من سنة 2015 والى **42,12**دولار للبرميل سنة2020.

4.انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 على متغيرات مربع كالدور في الجزائر وسياسات مواجهتها

1.4انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

هزت صدمة اسعار النفط عام 2014 الاسواق العالمية، وتأثرت بها كثيرا الدول المنتجة للنفط الخام ومنها الجزائر كونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بصورة كبيرة على عوائد الصادرات النفط والتي تراجعت كثيرا نتيجة الصدمة النفطية لسنة2014، الامر الذي أدى الى اثار سلبية كبيرة على متغيرات مربع كالدور في الجزائر:

الجدول رقم(02):تطور متغيرات مربع كالدور وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	رصيد المدفوعات	معدل التضخم	معدل البطالة	سعر النفط(دولار للبرميل)
2010	%4.8	15,32	%3,9	%10	80,35
2011	%3	14,20	%4,5	%10	112,92
2012	%2.4	12,06	%8,9	%11	111,49
2013	%2,6	0,13	%3,3	% 09,8	109,38
2014	%4,1	-5.88	%2,9	% 10,20	99,68
2015	%3,2	-27.54	%5,8	% 11,2	52,79
2016	%3,9	-26.03	%6,4	% 10,20	44,28
2017	%1,5	-21.76	% 5,6	%12	54,12
2018	%1,4	-15.82	%4,3	% 12,10	71,44
2019	%0,9	-16.93	%2	%12,30	64,49
2020	%-5	-14.5	%2,4	%14,10	42,12

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

-**النمو الاقتصادي**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل النمو الاقتصادي عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2010-2012 من 4,8% الى 2,4% ليرتفع خلال سنتي 2013 و2014 من2,6% الى 4,1% ليعرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا مستمرا خلال لفترة 2015-2020 حيث بلغ معدل النمو قتصادي سنة 2015 بـ 3,9% لينخفض بأكثر من 60 %سنة 2018 حيث وصل إلى 1.4 % ويعود السبب في هذا الانخفاض الى الصدمة النفطية لسنة 2014 التي أدت الى تراجع الإيرادات العامة واتباع الدولة لسياسة التقشفية، الامر الذي انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي، ليستمر معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض خلال سنتي 2019 و 2020 حيث

عرفت الجزائر انكماشا اقتصاديا حادا اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي 5- وهذا ناتج عن تداعيات فيروس كورونا على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

-**ميزان المدفوعات:** ان ميزان المدفوعات في الجزائر يكون شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط وذلك لكون صادرات النفط تمثل حوالي 98 % من الصادرات العامة .

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات حقق رصيد موجب خلال السنوات الاربعة الأولى وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط من 80,35 دولار للبرميل سنة 2010 الى 109,38دولار للبرميل سنة 2013الامر الذي أدى الى ارتفاع الصادرات من المحروقات، لكن انخفض رصيده في سنة 2013 الى 0,13 مليار دولار ، وخلال الفترة(2014-2020) سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا في رصيده ،اذ سجلت سنة 2015أعلى عجزا له قدر ب27,54 مليار دولار ويعود السبب في ذلك الى تراجع الصادرات جراء تراجع أسعار النفط (الصدمة النفطية 2014) ، في حين قدر رصيده بـ 14,5 مليار دولار سنة 2020 ويعود السبب في ذلك الى تراجع الصادرات جراء تراجع أسعار النفط سنة 2020 والازمة الصحية covid19 التي أثرت بالسلب على حركة الواردات بشكل خاص اذ تم استراد أهم متطلبات مواجهة هذا الداء خاصة إمدادات الدواء والمستلزمات الطبية وكذلك الغذاء.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها رصيد ميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض و بالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

-**معدل التضخم:** نلاحظ ان معدل التضخم سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2010-2012 أين سجل أعلى ذروة له في سنة 2012 بقيمة 8,9% ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى مستوى لها في هذه السنة ب 109.38 دولار للبرميل، والذي انعكس مباشرة على الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة الى ارتفاع حجم النفقات الحكومية نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي ، لينخفض خلال سنتي 2013و2014 الى 3,3% و2,9% على التوالي، ومرد هذا الانخفاض الى تدخل بنك الجزائر لامتصاص السيولة عن طريق أداة استرجاع السيولة والناتج عن التوجه الجديد للسياسة النقدية في الجزائر والمتمثل في استهداف التضخم (المعدل المستهدف هو 3%) وفي المقابل كانت أسعار النفط لا تزال في أعلى مستوياتها، ليعاود معدل التضخم الى الارتفاع خلال الفترة(2015-2017) الى5,8% و6,4% على

التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والاستهلاكية بسبب الأزمة النفطية لسنة2014، وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي ، ثم انخفض خلال الفترة (2018–2020) لتسجل سنة 2019 ادنى معدل التضخم قدر بـ2%، اذ سجل معدل التضخم 4,3 % سنة 2018 ويرجع ذلك لتبني الجزائر لسياسة التمويل غير التقليديلينخفض سنة2019 الى 2% التخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي

–**معدل البطالة:** يتضح من خلال الجدول أن معدلات البطالة في ارتفاع حيث وصلت سنة 2017 إلى 12.3 %ماعدا سنة 2013التي شهدت انخفاض طفيف قدر ب 9.83% و هذا الارتفاع بسبب انهيار أسعار النفط في نهاية سنة 2014 الى ان وصل ادنى قيمة له سنة 2016 نتيجة قيام بنك الجزائر بخفض معدل الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم من اجل إعادة تنشيط الاقتصاد من جديد و المحافظة على معدلات البطالة في مستويات منخفضة هذا ما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي الذي بدوره سيزيد من وضع البطالة سوءا، أما سنة 2019 بلغت نسبتها 11.4% مقابل 11.7% في سنة 2018 حيث سجلت تراجعا ب 0.3 نقطة ، لترتفع سنة 2020 الى14,1 % وهذا نتيجة تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2020والازمة الصحية COVID19التي أثرت بشكل كبير على مستوى التوظيف، والتي أدت الى توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية وغلق عدد كبير من المتنزهات والفنادق والوكالات السياحية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .

2.4اليات بنك الجزائر في مواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014

تعد الجزائر اقتصادا ريعيا بامتياز، فهي على غرار الدول المصدرة للنفط تتأثر بشكل مباشر بالصدمات النفطية السلبية كما حدث في سنة 2014، لذا اتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير في سبيل التخفيف من حدة الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري وهي:

1.2.4ادارة سعر الصرف : شهدت سنة 2015تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، خاصة مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى الى انخفاض عملات للدول المتقدمة وللبلدان الناشئة والنامية انخفاضا كبيرا مقابل الدولار خلال هذه السنة، وفي ظل تقلبات أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط، تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، من أجل الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني. يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصادي الوطني، لاسيما أسعار

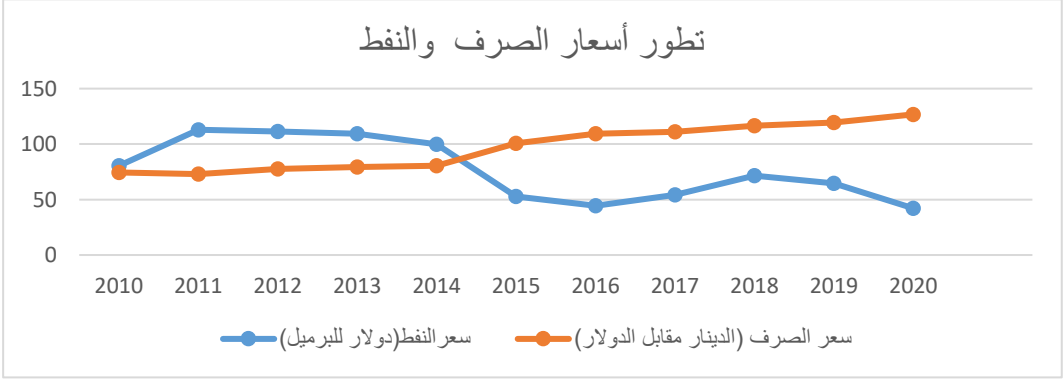
النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2015، صفحة 71).

أدى تراجع أسعار النفط سنة 2014 الى تفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات و كذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، بالإضافة الى الانخفاض الحاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني ،و أمام هذا الوضع واصل بنك الجزائر تدخله اليومي خلال 2015 لغرض إبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني الجديد بهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و2015 مقابل الدولار الأمريكي، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80,57 دينار للدولار الواحد في 2014إلى 100,46 دينار للدولار الواحد، أي انخفاضا قدره19,81 %في نفس الوقت. (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2015، صفحة 72)

والشكل الموالي يوضح تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

الشكل رقم(01): تطور أسعار صرف الدينار مقابل الدولاروأسعار النفط ي الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

الفترة(2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل رقم(01) ان قيمة الدينار الجزائري شهدت ارتفاع مؤقتا في سنة 2011 الى 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد مقارنة بسنة 2010 وفي لمقابل ارتفع سعر النفط ارتفاع من 80,35 دولار للبرميل سنة 2010 الى 112,92 دولار للبرميل سنة2011، لتشهد

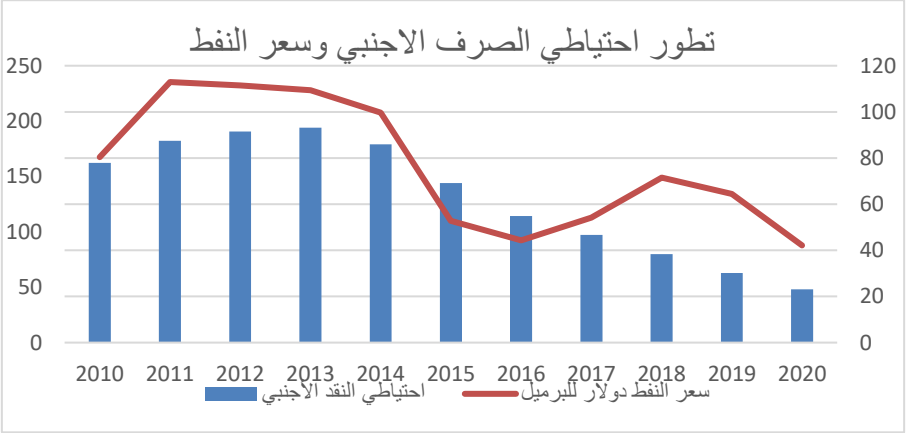
قيمة الدينار الجزائري انخفاضا في سنة 2013 بنسبة وهذا ناتج عن قيام بنك الجزائر بتخفيض لقيمة الدينار الجزائري بطريقة غير معلنة نتيجة ارتفاع التضخم سنة 2012، في حين عرف سعر النفط انخفاض طفيفا خلال نفس الفترة ليصل سعر النفط الى 109,38دولار للبرميل سنة2013 ،لتشهد الفترة 2014– 2015تدهور كبير في قيمة الدينار الجزائري وهذا التدهور ناتج عن "قيام بنك الجزائر للسماح للدينار بالانخفاض بنسبة25 %مقابل الدولار الأمريكي ، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري والحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية (مراح، 2018، صفحة 20) "، لتستمر قيمة الدينار الجزائري في الانخفاض في سنة2016 لكن بوتيرة أقل من تلك المسجلة في سنة 2015 قدرت بـ 8,7%، هذا بسبب انخفاض أسعار النفط الى 44,28 دولار للبرميل سنة 2016، كما شهدت الفترة(2017–2018) استمرار تراجع في قيمة الدينار مقابل الدولار ،حيث انتقل من 116,59 دينار للدولار الواحد سنة 2018 مقابل 110,97 دينار للدولار الواحد سنة 2017في حين عرف سعر النفط تحسنا خلال سنتي 2017 و2018 اذ بلغ سعر النفط 71,44 دولار للبرميل سنة، وخلال سنتي 2019 و2020 شهد قيمة الدينار الجزائري انخفاضا بنسبة 6,22%مقارنة بسنة 2019 في حين شهد سعر النفط انخفاضا خلال نفس الفترة بسب تداعيات الازمة الصحية covid 19 و الصدمة النفطية لسنة 2020.

2.2.4 إدارة احتياطات الصرف الأجنبي: تسعى الدول الى بناء احتياطات الصرف الأجنبي من أجل التخفيف من الاختلالات غير المتوقعة والظرفية في المدفوعات الدولية وكذا ضمان التوازن في ميزان مدفوعاتها والإيفاء بالتزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية، وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادياتها الصمود أمام الهز ات الاقتصادية والمالية، وتجنيب الدولة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة في حالة عدم وجود أو كفاية تلك الاحتياطات ، فضلا عن دورها في الحيلولة دون تدهور سعر صرف العملة،كما أن مستوى الاحتياطات الدولية يعد من العوامل المحددة الثقة الدائنين في الدولة، بحيث توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول. (خبازي ، 2014، صفحة 320،321)

والجزائر كغيرها من الدول تعمل على تكوين احتياطات الصرف الأجنبي من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر، حيث يتولى بنك الجزائر مهمة ادارة احتياطات الصرف الأجنبي.

ولمعرفة كيف تم استخدام احتياطي الصرف الأجنبي لمواجهة اثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري سوف نقوم بتحليل تطور احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط خلال الفترة(2010-2020) وهو مايوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم(02): تطور احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط خلال الفترة(2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر(2013،2016،2020).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن احتياطي الصرف الاجنبي عرف ارتفاعا خلال الفترة (2010-2013) من 162,22 مليار دولار الى 194,01 مليار دولار، وهذا راجع لزيادة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة في نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال نفس الفترة الامر الذي سمح بتغطية النفقات وتمويل الاقتصاد الجزائري، لينخفض احتياطي الصرف الاجنبي خلال الفترة (2014-2020) نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 ، اذا انخفض سعر النفط الى 44,28دولار للبرميل سنة 2016مقابل109,38 دولار للبرميل في سنة 2013، الامر الذي أدى تراجع إيرادات النفطية فاضطرت السلطة الجزائرية الى القيام بالسحب من الاحتياطات لتسديد التزاماتها وتغطية العجز في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تآكل احتياطي الصرف وتراجعه الى حوالي 144,13 مليار دولار سنة 2015 و 48,17مليار دولار سنة 2020.

بناءا على ما سبق نستنتج أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر والعكس صحيح، حيث نلاحظ أن تزايد أو انخفاض حجم احتياطي الصرف الأجنبي، مرتبط تمام الارتباط بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، الامر الذي يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، بمعنى أن هناك تبعية مطلقة لقطاع المحروقات.

3.2.4ادارة السيولة النقدية: تميزت الفترة (2001-2014) بالفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، حيث بلغت السيولة المصرفية 730,9 2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 ومنذ ذلك الحين تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 1832,6مليار دينار في نهاية 2015 ثم 820,9 مليار دينار في نهاية2016. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 134)،حيث أدى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية في سنة2015 واستمراره في سنة2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، فبعدما كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع ثم اتجهت ابتداء من سنة2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 129)

وأمام الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بـ: (بنك الجزائر، 2016، صفحة 135)

- وقف عمليات استرجاع السيولة، بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص، وألغى تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع، مما حفز المصارف بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف

-خفض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 12% إلى 8 %في 2016 (لمحاولة لتحفيز النشاط الاقتصادي و توفير سيولة أكير للبنوك)؛

-غير مسار عمل البنوك التجارية في الجزائر في ظل وفرة السيولة النقدية قبل 2014 من مسار امتصاص السيولة إلى مسار تحفيز النشاط الاقتصادي، ما أدى بالسياسة النقدية في الجزائر أن توقف العمل على استرجاع السيولة النقدية والاكتفاء بالاعتماد على أداة معدل الخصم بداية من سنة 2016 (لجدل ، 2023، صفحة 252)،حيث قام بنك الجزائريإعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4%إلى 3, 5 %مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017؛ (بنك الجزائر، 2016، صفحة 135)

-بالموازاة، في ظرف يتسم بتقلص في السيولة المصرفية وبغرض السماح للمصارف والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة مالية أكبر لتمويل الاستثمار، قام مجلس النقد والقرض بتكييف التنظيم المتعلق بإعادة تمويل السندات العمومية والخاصة لهذا الغرض، وسع النظام رقم 03-16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ، المعدل والمتمم للنظام رقم 15-01المؤرخ في 19 فيفري 2015 تناغما مع مهام بنك الجزائر المتعلقة باستقرار الأسعار والاستقرار المالي ،أولا: إعادة خصم السندات الخاصة إلى السندات الممثلة للقروض طويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وثانيا

إلى السندات العمومية الممثلة للقرض الوطني للنمو الاقتصادي المستلمة من طرف المصارف بموجب الأمان المالي لتغطية القروض،

في نفس السياق وتطبيقا لأحكام النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها إجراءاتها، تحدد التعليمة رقم 16-06 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 كيفيات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل المصارف عن طريق الإعلان عن مناقصة و/أو عن طريق العمليات الثنائية (عمليات السوق المفتوحة) التي دخلت قيد التنفيذ في بداية 2017. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 136،137)

-وبعدما عرفت أسعار النفط ارتفاعا وتحسنا ملحوظا خلال سني 2017 و2018 قام البنك المركزي الجزائري بالموازاة مع ذلك برفع معدل الاحتياطي القانوني مما نسبته 10% ليمتص فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية، في حين انخفض معدل إعادة الخصم إلى ما نسبته 3.5 %سنة 2016، يعاود الارتفاع بعد ذلك بنسبة 0.25% سنة 2018. (صيد و طراد، 2020، صفحة 232)

4.2.4التنسيق مع السياسة المالية عن طريق اللجوء الى التمويل غير التقليدي:

لجأت الجزائر الى التمويل غير التقليدي نتيجة تراجع الجباية البترولية ونضوب الإيرادات بسبب الانخفاض الحاد غير المسبوق في أسعار النفط جراء الصدمة النفطية لسنة2014، ومع صعوبة الرفع من قيمة الجباية العادية وتنامي الدين الداخلي العام و شح الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى الانخفاض الرهيب في السيولة لدى البنوك الجزائرية وتأكل احتياطات الصرف الأجنبية.

اذا نصت المادة45 مكرر من القانون10/17 على ما يلي:

يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس(05) سنوات، بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في مواجهة احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني لاستثمار، وتنفذ هذه الالية في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير ، الى توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، وتحدد الية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم (مسعي و رايس، 2022)

ان التمويل غير التقليدي في الجزائر هو اجراء يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق النقدية أو ما يسمى بالإصدار النقدي دون تغطية وهذا الاجراء ضمانا لتغطية عجز الموازنة العامة وتمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني وبالتالي من إيجابيات هذا الاجراء هو ضمان استمرار تغطية نفقات الدولة وتجنب تعطيل برنامج التنمية الاقتصادية، تسديد الدين الداخلي

واستمرار تمويل المشاريع و الاستثمارات وتجنب الاستدانة الخارجية. (بغدادي و وأخرون، 2021، صفحة 278)

ولقد تحصلت الخزينة العمومية على ما قيمته 6556,2 مليار دج من بنك الجزائر في التمويل غير التقليدي وذلك من منتصف 2017 الى نهاية2019 .

ولقد تم تجميد ألية التمويل غير التقليدي التي شرعت لها الجزائر مند 2017 بقرار تم اتخاذه خلال اجتماع الحكومة بتاريخ 26يونيو لسنة2019، نتيجة للمخاطر التي ترتبت عن تطبيق هذه الالية هي ارتفاع معدل التضخم و البطالة و انخفاض قيمة العملة الوطنية.

5.2.4تعزيز الإجراءات الاحترازية والرقابية: ان بنك الجزائر هو المسؤول عن ضمان سلامة وصلابة النظام المصرفي، اذايتولى الرقابة على الجهاز المصرفي عن طريق لجنة الرقابة المصرفية، وفي ظل الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 وما نتج عنها من تفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات و كذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع احتياطات الصرف وانخفاض تدفقات السيولة الى النظام المصرفي، وعلى اثر ذلك اهتم ينك الجزائر بأثر الوضع الاقتصادي على ميزانيات المصارف والمؤسسات المالية من خلال ممارسته رقابة لصيقة خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة والقرض وتركيز المخاطر.

وفيما يلي نذكر بعض الإجراءات الاحترازية والرقابية التي اتخذها بنك الجزائر في ظل الصدمة النفطية لسنة 2014 :

-في سنة 2015 واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر جهودهما في مجال تعزيز وتوطيد شروط ممارسة النشاط المصرفي وتوفير التقارير المصرفية وحماية العملاء المصارف والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، تحسبا لحدوث انخفاض حاد في السيولة لدى المصارف، اذ أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 15-01 المؤرخ في 05 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية والخاصة التسبيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر المقرض الأخير، وذلك قبل وضع كيفيات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة؛ (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2015، صفحة 89)

-تعزيز الرقابة المصرفية عن طريق اللجنة المصرفية فهي تعمل على السهر على أمن وصلابة المصارف والمؤسسات المالية كل على حدى والنظام المصرفي في مجمله، وعلى مدى امتثالهم للمعايير الاحترازية لاسيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية والأموال الخاصة الأساسية،

بموجب مخاطر القرض والسوق والجانب العملياتي وحدود التعرض للمخاطر الكبرى ومعاملات السيولة والتحويل والتأكد من ملائمة أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر التي اعتمدتها المصارف والمؤسسات المالية؛ (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2017، صفحة 105)

-لضمان حماية أفضل للمودعين، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 01-18 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 03-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2018، صفحة 111)؛

-أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر .يهدف هذا النظام إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المستحق دفعه من طرف المصارف والمؤسسات المالية، و وفقا لأحكام هذا النظام، يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل 20 مليار دينار بالنسبة للمصارف و6,5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، كما يجب على فروع المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، أن تكون مزودة برأسمال أدنى يساوي على الأقل، ذلك المطلوب لتأسيس مصرف أو مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري؛ (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2018، صفحة 112)

-في إطار تعزيز الاشراف المصرفي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 3، لإشراف مصرفي فعال خاصة وضع المعيار الثاني ، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابية ترتكز على المخاطر وترتكز هذه الطريقة على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (**CAMELS**) التي تهدف الى تقييم أفضل لمدى ملاءمة الأموال الخاصة وسيولة المصارف والمؤسسات المالية، بالنظر إلى طبيعة مخاطرها وهذا سواء في الظروف العادية أو تحت الضغط كما وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى **model projection financial(FPM)**، الذي تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي (بنك الجزائر، 2018، صفحة 115)

5.خاتمة:

استهدفت هذه الورقة البحثية الى معرفة سياسات بنك الجزائر في مواجهة الصدمات النفطية لسنة2014 – وتحليل أثر الصدمة النفطية على بعض متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (2010-2020)،ولتحقيق هذا الهدف، تم التطرق الى ماهية الصدمات النفطية وأنواعها ،وكذلك الى الصدمة النفطية لسنة 2014 و أسبابها أثرها على تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها ، بالإضافة الى التطرق

الى تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على متغيرات مربع كالدور و الاليات التي اتبعها بنك الجزائر للتخفيف من حدة الصدمة على الاقتصاد الجزائري، وقد أسفرت نتائج التطبيق عما يلي:

-**النتائج:** تمثلت نتائج الدراسة في:

– اثبتت نتائج الدراسة ان تطور الكتلة ومقابلاتها في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط؛

-نتج عن الصدمة النفطية لسنة 2014 اثار سلبية في متغيرات مربع كالدور في الجزائر، وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث أدى انخفاض أسعاره الى تراجع في معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وتقليص احتياطات الصرف و انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وارتفاع معدل التضخم و البطالة؛

– انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية تحفيزية لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 ، فقد قام بتخفيض معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري؛

-اتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير في سبيل التخفيف من حدة الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري وهي: إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي، تخفيض قيمة العملة، إدارة السيولة، تعزيز الرقابة على الجهاز المصرفي وحرصه على التزامه بالمعايير الاحترازية؛

-ساهمت الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر من أجل مواجهة الصدمة النفطية لسنة2014 في تحقيق استقرار النظام المالي بفضل السياسات الرقابية والاحترازية التي فرضها والمتمثلة في بتشديد الرقابة على البنوك ورفع متطلبات الملاءة، كما أنه لم تسجل أي أزمة بنكية أو انهيار مصرفي رغم قوة الصدمة؛

-شهد سعر الصرف الدينار الجزائري تدهور كبير نسبيا في قيمته خلال سنوات الصدمة النفطية، حيث قام بنك الجزائر بسياسة تخفيض قيمة العملة من أجل التعويض النقص في إيرادات العملة الأجنبية من المورد الريعي، لكن هذا الامر ضر بالقدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة(ارتفاع التضخم)؛

-تراجعت الاحتياطات الأجنبية خلال سنوات الصدمة النفطية لسنة 2014، بسبب انخفاض عوائد صادرات النفط الخام فهو مصدر العملة الأجنبية في الجزائر، كما أن بنك الجزائر استخدم الاحتياطات الصرف الاجنبي التي تم تكوينها في فترات ارتفاع أسعار النفط كخط دفاعي من اجل الوفاء بالتزاماتها وتغطية عجز ميزان المدفوعات؛

-أثبتت تجربة صدمة النفط لسنة 2014 أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا أمام تقلبات أسعار النفط، وأن بنك الجزائر نجح نسبيا في احتواء اثارها في المدى القصير عبر سياسات نقدية واحترازية

ملائمة، ولكن رغم فعالية الإجراءات المتخذة في المدى القصير، إلا أن الحل الحقيقي يكمن في إصلاحات هيكلية تقلل من الاعتماد على المحروقات، وذلك عن طريق توجه الجزائر نحو تنويع اقتصادها وتقوية نظامها البنكي والمالي وأن تسمح للسياسة النقدية بأن تكون أكثر استقلالية وفاعلية؛

–ان الإجراءات المتخذة من قيل بنك الجزائر لمواجهة الصدمة النفطية محدودة الفعالية, وذلك بسبب طبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل المفرط على النفط بالإضافة الى قلة الأدوات المتاحة امام بنك الجزائر، فقد اكدت نتائج وبيانات الدراسة بالرغم من كل الإجراءات المتخذة من قبله الا أنها لم تمنع من استمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية لسنوات بعد الصدمة النفطية لسنة2014 (تراجع مستمر لاحتياطات الصرف، ارتفاع عجز الميزانية حتى تم اللجوء الى التمويل غير تقليدي، تباطؤ النمو الاقتصادي)،بسبب هيمنة قطاع المحروقات وعدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة؛

التوصيات:

–العمل على تطوير وتفعيل أدوات السياسة النقدية كالسوق المفتوحة واليات إعادة التمويل لتصبح اكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية وذلك من خلال تفعيل وتنشيط بورصة الجزائر

–ضرورة العمل على تحسين إدارة احتياطات الصرف عبر سياسات استثمارية مدروسة تضمن استدامة الموارد المالية الخارجية؛

–تعزيز استقلالية بنك الجزائر وتمكينه من تنفيذ سياسته النقدية بعيدا عن الضغوط المالية والسياسية لضمان فعالية أكبر في إدارة الأزمات؛

– العمل على التنسيق بين السياستين المالية و النقدية ن أجل بناء اقتصاد متنوع وقطاع مالي قوي وفعال؛

–العمل على تنويع مصادر الإيرادات من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية لتقليل التبعية لعائدات النفط؛

–العمل على توجيه فائض السيولة الناتج أساسا عن ارتفاع الاصول الأجنبية بسب ارتفاع أسعار النفط الى استثمارات إنتاجية بدلا من الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل كبير، ووضع خطط شاملة للتنمية تشمل جميع القطاعات؛

– ضرورة انشاء هيئة رقابية تعمل على الرصد المبكر للازمات الاقتصادية وادارتها من أجل توقع الصدمات النفطية المستقبلية و الاستعداد لها بشكل استباقي.

6. قائمة المراجع

نادية العقون. (2021). الصدمات النفطية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر. *مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة،، 1*(8).

أسماء مسعي، و فضيل رايس. (2022). التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية وادارة الاعمال، 5*(1)، 174-193.

الويزة أوصغير. (2021). انعكاسات الصدمة البترولية لسنة 2014 على الوساطة المالية للأنظمة المصرفية للدول المصدرة للبترول، دراسة تحليلية مقارنة بين النظام المصرفي الجزائري والسعودي. *مجلة البشائر الاقتصادية، 7*(1)، 705-722.

ياسين مراح. (2018). صدمات أسعار النفط واشكالية الدورات الاقتصادبة في الجزائر 2015-2000. *مجلة البحوث والدراسات العلمية: ع21جوان 2018 ص20*.(12)، 9-26.

بلال بغدادي، و وأخرون. (2021). انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري - عرض ومقارنة تجارب دولية. *مجلة دراسات اقتصادية، 15*(2)، 270-281.

بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي.

بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي.

بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي.

بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي.

تونس صيد ، و خوجة هشام طراد. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2018-2000) دراسة إحصائية تحليلية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 14*(5)، 219-234.

خالد لجدل . (2023). تطبيق اليات السياسة النقدية للحد من اثار الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية لوضعية مؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الجزائر خلال الفترة(2011-2021). *مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، 16*، 237-254.

زوليخة كيندة. (2023). قياس و تحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية-دراسة تحليلية خلال الفترة (2010/2020. *مجلة دفاتر اقتصادية، 14*(2)، 297-315.

عيسى صويلح، و سعد أولاد العيد. (2021). درسة قياسية لأثر الصدمات النفطية في توجيه الانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر(2017-1986). *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 7*(2)، 273-292.

فاطمة الزهراء خبازي . (2014). أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 2*(11)، 315-329.

Said Saleh , E. (2020). Measurement and analysis of the impact of oil shocks on fiscal policy. *Revista de Ciencias Humanas y Sociales*(27).

Alwan, F. (2025). (Analysis of Oil Price Changes on the Size of Public Revenues in Iraq for the Period 2004-2022). *Economic Sciences, 20*(78), 376-389.